أصبح قطاع السياحة من أهم القطاعات المعول عليها في التنمية افقتصادية، ولعل الدور البارز في تدعيم الحركة السياحية يؤول الى الوكالات السياحية التي ترتبط مع عملائها بعقد الرحلة السياحية هذا العقد ورغم أن المشروع الجزائري أدرجه ضمن قانون خاص الا ان العلاقة التي تربط السائح بالوكالة لم تنظم بدقة، مما جعل المختصيين بالقانون يكيفونها وفق أحكام القواعد العامة بين عقد الوكالة تارة والنقل المقاولة تارة أخرى